



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

" الصناعات التحويلية الأخرى "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

وسام مهيدات

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الصناعات التحويلية الأخرى)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الصناعات التحويلية الأخرى)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.03%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في الإنتاج الكلي 0.03%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى 0.14% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في الصادرات الوطنية 2.44%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في تعويضات العاملين 0.04%.
- كان قطاع صناعة الملابس أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى.
- كان قطاع التجارة المحلي أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع صناعة الورق ومنتجاته المستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

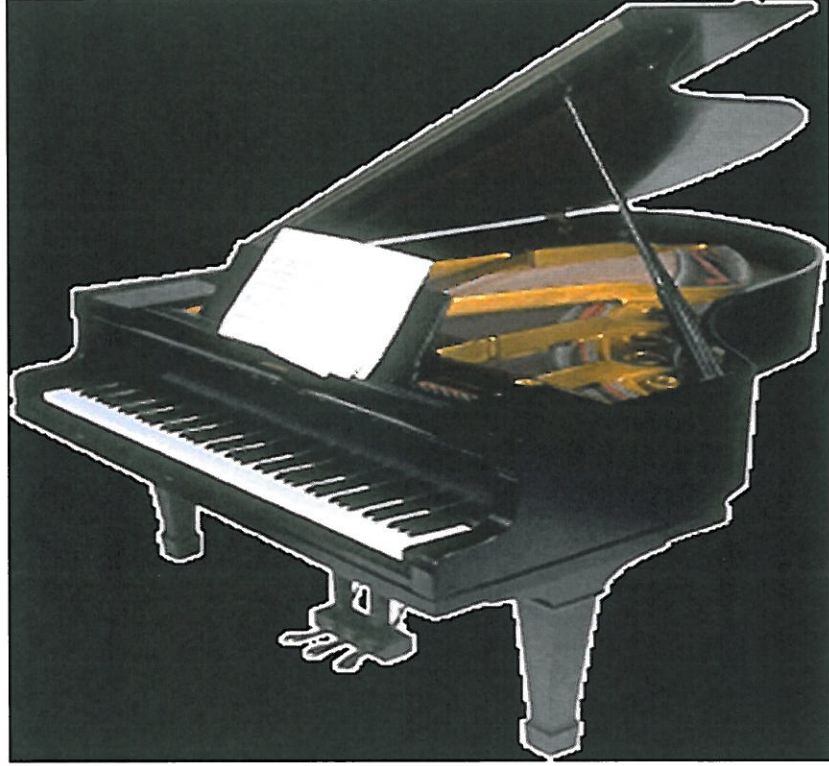
يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في

القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع الآلات الموسيقية، صنع منتجات أخرى غير مصنفة في موضع آخر.



أهم مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.03% محتلاً بذلك المرتبة 77 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى المرتبة 78 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.03%. والمرتبة 44 من بين القطاعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.09%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى 0.14% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً بذلك المرتبة الثالثة والأربعين.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى المرتبة 12 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.44%, واحتل المرتبة 7 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.74%.

المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى المرتبة 73 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.04%. واحتل المرتبة 41 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.27%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الأخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة وبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	77
الإنتاج الكلي	78
الصادرات الوطنية	12
تعويضات العاملين	73

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



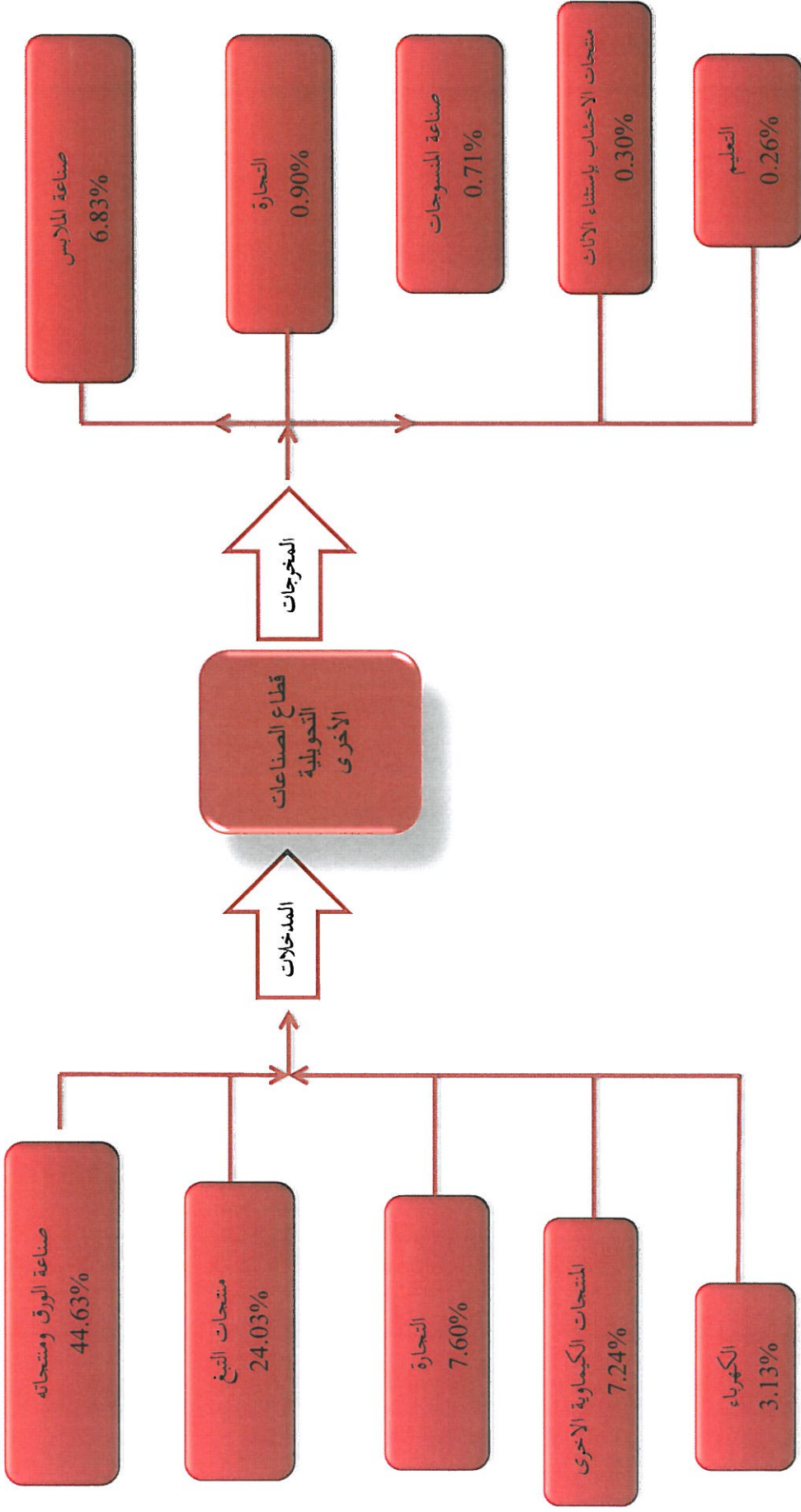
جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	صناعة الملابس	6.83
2	التجارة	0.90
3	صناعة المنسوجات	0.71
4	منتجات الاحشاب بإستثناء الاثاث	0.30
5	التعليم	0.26
6	خدمات اخرى	0.16
7	العقارات	0.09
8	الفنادق والمطاعم	0.05
9	خدمات الاتصالات	0.04
10	منتجات غذائية اخرى	0.03
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		8.76
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		91.24
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى حيث احتل قطاع صناعة الملابس المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.83%، وجاء قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة 0.90% وقطاع صناعة المنسوجات في المرتبة الثالثة بنسبة 0.71%، أما قطاع منتجات غذائية أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.03%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 8.76% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 91.24%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الصناعات التحويلية



*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)
 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	التجارة	7.60
2	منتجات التبغ	7.33
3	النقل البري	2.74
4	الكهرباء	2.65
5	قطاع البنوك	1.33
6	العقارات	1.27
7	خدمات الاتصالات	0.97
8	الانشاءات	0.75
9	خدمات النقل الأخرى	0.60
10	المنتجات النفطية المكررة	0.56
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		10.03
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		89.97
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الصناعات التحويلية الأخرى مخرجاتها بنسبة 7.60%، في حين جاء قطاع منتجات التبغ في المرتبة الثانية بنسبة 7.33%، وقطاع النقل البري في المرتبة الثالثة بنسبة 2.74%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة العاشرة بنسبة 0.56%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى من الاستهلاك

الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الورق ومنتجاته	57.23
2	منتجات التبغ	16.70
3	المنتجات الكيماوية الأخرى	11.86
4	صناعة الصابون والمنظفات	2.06
5	الآلات الهندسية	0.69
6	الكهرباء	0.48
7	المنتجات النفطية المكررة	0.35
8	منتجات الفخار والزجاج	0.31
9	صناعة المنسوجات	0.13
10	الطباعة والنشر	0.12
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		89.97
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		10.03
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الصناعات التحويلية الأخرى. وقد احتلت منتجات قطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 57.23%، وجاء قطاع منتجات التبغ المرتبة الثانية بنسبة 16.70%، وقطاع المنتجات الكيماوية الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 11.86%. وفي المقابل، جاء قطاع الطباعة والنشر المرتبة العاشرة بنسبة 0.12%.

الشكل (2) مداخلات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى حسب مصدر المدخل (محلي او مستورد)

